(فيسبوك) سيخضع لرقابة الخصوصية لعشرين سنة قادمة

واشنطن/ متابعات:

أنهت كل من اللجنة الفيدرالية للتجارة (FTC) وموقع (فيسبوك) تسوية بينهما بخصوص التهمة التي وجهت للموقع بأنه خدع المستخدمين عبر إخبارهم أنهم يمكنهم حفظ معلوماتهم الخاصة.

ولم تتضمن التسوية دفع أية غرامات مالية، إلا أن (فيسبوك) مطالب بتنفيذ وعد أن يقدم لمستخدميه إشعارا واضحا وصريحا حول خصوصية المعلومات وأخذ موافقتهم قبل مشاركة أية معلومات تحت ذريعة إعدادات الخصوصية.

بالإضافة لذلك فإن (فيسبوك) مطالب بوضع نفسه تحت سلطة إجراء تدقيق نصف سنوي لمدة 20 سنة قادمة من أجل الحفاظ على برنامج الخصوصية المتكامل.

وتنص أحد بنود التسوية على أن (فيسبوك) مطالب بمنع وصول أي شخص إلى معلومات أو محتويات ومنشورات المستخدم بعد حذفها من الموقع خلال مدة لا تتجاوز الشهر.

وكانت (FTC) قد فتحت التحقيق في مشاكل الخصوصية على موقع (فيسبوك) عام 2011م بعد التأكد من أن الموقع يطبق سياسات خصوصية جديدة مفاجأة بدون إخبار المستخدمين سلفاً عنها ما يؤدي لكشف بعض المعلومات الخاصة لعموم المستخدمين.

وكان (فيسبوك) قد كشف سابقاً أنه يمسح المحادثات الخاصة وينقب فيها من أجل البحث عن أنشطة إجرامية محتملة. كما أن (FTC) قد وجهت للموقع سبع ملاحظات حول الخصوصية وطلبت منه حلها جميعا، إلا أن (فيسبوك) حل بعضها فقط.

يذكر أن (جوجل) كانت قد دفعت غرامة مالية بلغت 22.5 مليون دولار في قضية رفعتها (FTC) بخصوص خرق خصوصية مستخدمي متصفح الإنترنت (سفاري).

الجانب المظلم من تكنولوجيا المعلومات

اقتحام وسائل الاتصال المتعددة مجتمعاتنا وكافة جوانب حياتنا أفرز أنماطاً مستحدثة من الجرائم.. معقدة في طرقها ووسائل كشفها

الجرائم الإلكترونية تنطوي على خطورة كبيرة تستلزم الاهتمام بها وتقليص حجمها

الجريمة كما نعلم بمفهومها المبسط، وكما هي في نطاق القانون الجنائي وقانون العقوبات تعرف بأنها كل فعل أو امتناع عن فعل يحرمه القانون، ويفرض عليه عقوبة أو تدبيراً احترازياً، تبعاً لنوع الجريمة المرتكبة وخطورتها، والتي تلحق ضرراً بشخص معين أو بمجتمع ككل.

كتبت/ سهى بطرس هرمز

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية جرائم متعددة واجهتها بشتى السبل والوسائل وسنت لها قوانين مختلفة.

لكن مع تطور العلوم والتكنولوجيا ودخول وسائل الاتصال المتعددة من أجهزة الموبايل وشبكات نقل المعلومات وشبكة الانترنت إلى مجتمعاتنا وكافة جوانب حياتنا، بدأت بإفراز أنماط مستحدثة من الجرائم، معقدة في طرق ارتكابها ووسائل كشفها، مخلفة خطرا يؤرق المجتمع على الصعيد المحلي والدولي معاً، تسمى جرائم الانترنت أو جرائم المعلوماتية. والتي هي فعل إجرامي أو سلوك غير مشروع وغير مسموح به، في محاولة للوصول لبيانات سرية مخزونة داخل الحاسوب، وغير مسموح بالإطلاع عليها ونقلها ونسخها أو حذفها. أو تدمير بيانات وحواسيب الغير بواسطة الفيروسات، والاعتداء على حرية الأشخاص واستغلالهم.

والدراسات والمؤلفات في هذا الحقل قديمها وحديثها خلت من تناول الفقه على تعريف محدد للجريمة المعلوماتية. حسب ما ورد في شبكة النبأ المعلوماتية، بحجة إن هذا النوع من الجرائم ما هو ألا جريمة تقليدية ترتكب بأسلوب الكتروني.

وقد تباينت التعريفات التي تناولتها وفق معيارين: معيار قانوني قائم على موضوع الجريمة والسلوك محل التجريم أو الوسيلة المستخدمة، ومعيار شخصي: وتحديداً يتطلب توفر المعرفة والدراية التقنية لدى شخص مرتكب الجريمة. إضافة إلى التعريف القائم على تعدد المعايير: والذي يشمل التعريفات التي تبرز موضوع الجريمة وأنماطها وبعض العناصر المتصلة بآليات وبيئة ارتكابها أو سمات مرتكبيها.

كما ذكرنا أعلاه بأن الجرائم تعددت واختلفت صورها وخاصة الالكترونية، ولم تقتصر على جرائم الفيروسات، وجرائم اقتحام واختراق الشبكات الالكترونية وتدميرها أو سرقة معلومات وبيانات الأشخاص أو المؤسسات والبريد الالكتروني، بل انتشر إضافة إليها جرائم أخلاقية تمس الإنسانية مثل الابتزاز والاختطاف والقتل والتهديد والتهجم والسب والشتم..إلخ، وجرائم التخطيط لارتكاب عمليات إرهابية وتعليم الإجرام، والجرائم الجنسية من التغرير بالأطفال والنساء، وجرائم الدعارة والدعاية للشواذ أو تجارة الأطفال والممارسات غير الأخلاقية، إضافة إلى جرائم الاتجار بالبشر والذي يمثل نوعا من الإجرام الدولي المنظم الذي يدر مليارات الدولارات، ونسميه في عصرنا الحالي (استرقاق العصر الحديث). بعكس الاسترقاق في الأزمنة الماضية. مضيفين إليها جرائم التشهير وتشويه السمعة عبر مواقع مخصصة لهذا الغرض.

هذه الجرائم جميعها وغيرها والكثير باتت ترتكب نتيجة للفرص الذهبية التي يتيحها الانترنت من تسهيل لارتكاب الجرائم التقليدية من ناحية، ولأن الانترنت يساعد على حدوثها بنسبة أكبر، لأنه لا يعترف بالحدود أو الحواجز بين الدول والأشخاص. والتفتيش في نوع هذه الجرائم عادة يتم على نظم الكمبيوتر وقواعد البيانات وشبكة المعلومات، وقد يتجاوز النظام المشتبه به إلى أنظمة أخرى مرتبطة، وهذا هو الوضع الغافل في ظل شيوع التشبيك بين الحواسيب وانتشار الشبكات الداخلية على مستوى الشبكات المحلية والإقليمية والدولية.

مع الأسف تحول الكمبيوتر إلى مسرح لارتكاب الجرائم الالكترونية، تستخدم فيها شبكة الانترنت كأداة فيه، والتي لا تترك أثراً مادياً كغيرها من الجرائم ذات الطبيعة العامة والخاصة، لأن مرتكبيها يمتلكون القدرة على إتلاف وتشويه وإضاعة الدليل في فترة قصيرة جدا مقارنة بالأثر الذي تتركه الجريمة التقليدية. ولو نظرنا إلى الجريمة الالكترونية نجدها تتشابه مع الجريمة التقليدية فقط في أطراف الجريمة من المجرم (المجني)، والضحية (المجني عليه) والذي قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا. بينما الاختلاف الحقيقي يكمن في الأداة المستعملة ومكان الجريمة، والتي تكون في الجريمة الالكترونية ذات تقنية عالية، وأيضا المكان الذي لا يتطلب من الجاني الانتقال إليه.

إذن أصبح من الصعب حصر جرائم الانترنت في أشكال وأساليب محددة، فيوماً بعد يوم ومع تطور التكنولوجيا تزداد تنوعاً وتعدداً كلما زاد العالم في استخدام الحواسيب وشبكات الانترنت.

ويمكننا القول اليوم وفي خضم التطور الهائل والسريع للتكنولوجيا بأن المجال أصبح مفتوحاً لكل أنواع الجرائم، وأصبح الانترنت ساحة إجرام مثالية تتحدى الأجهزة القضائية بقدرات وإمكانيات أكبر، بشكل يهدد أمنها وأمن ورقي المجتمع.

فالمعلوماتية إذا كان لها من السلبيات ما ذكرناها، فلها من الايجابيات أكثر. فهي وسيلة تعليم وتواصل وتثقيف وتعريف، ومفيدة في كثير من النواحي لا تعد ولا تحصى. فهي مفيدة من الناحية الأمنية ومن الناحية العلمية والعملية والتثقيفية والاقتصادية والتجارية، وكذلك فهي تساعد على الاطلاع على ثقافات وحضارات الشعوب وتقريب الأفكار والتواصل معها. ولكن في حالة ما إذا استخدمت بشكل خاطئ وغير قانوني، عندها تكون مهددة للأمن الاجتماعي وخاصة في المجتمعات المغلقة. وبالتالي يؤدي إلى تلوث ثقافي وأخلاقي وفكري، مخلفاً فساداً وتفسخاً اجتماعياً وانهياراً في النظم والقيم الأخلاقية والسلوكيات لهذه المجتمعات.

ونلاحظ التأثير السلبي للاستخدام السيئ وغير القانوني للشبكة، يكون أكثر على المراهقين الهواة! مما يؤثر سلباً على نمو شخصيتهم وسلوكهم ويوقعهم في أزمات نمو فكري، وأزمات نفسية لا تتماشى مع القيم والأخلاقيات السائدة في المجتمع، من ذلك التعامل مع المواقع الإباحية وغرف الجات والدردشة لساعات طوال. مع العلم إن الإستخدام غير القانوني وغير الأخلاقي للشبكة ليس مقتصراً على فئة معينة دون أخرى، بل بات يستخدم وبنسبة (لا نعمم على الجميع) ابتداء من الطفل وانتهاء بالكهل.أي يستخدم من قبل مختلف الفئات العمرية ولكلا الجنسين.

وهذا النوع من الجرائم بدأ يثير جدلاً واسعاً على مستوى العالم لخطورته واستفحاله بشكل مثير للدهشة.

وقد شرعت العديد من الدول الأوربية قوانين خاصة بهكذا نوع من الجرائم الالكترونية مثل هولندا وبريطانيا وفرنسا واليابان وكندا، كما اهتمت البلدان الغربية بإنشاء أقسام ومراكز خاصة بمكافحة جرائم الانترنت ولاستقبال ضحاياه وشكواهم. ووفقاً للقاعدة القانونية في قانون العقوبات (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني). باعتبار إن التشريعات العربية لم تعالج هذا النوع من جرائم الانترنت، وبالتالي بقيت هذه الأفعال والممارسات جميعها خارج سلطة القانون.

إن الجرائم الالكترونية تنطوي على قدر كبير من الخطورة بالشكل الذي يستلزم الاهتمام بها وتقليص حجمها على الحياة العملية والعلمية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية، ولا بد من سن قوانين وتشريعات مهمة وصارمة بحق مرتكبيها توقف مجرمي التقنية وتقلل من حدة هذه الجرائم من خلال إتباع الفكر الوقائي والتثقيفي للفرد، والتنبيه بالمخاطر السلبية الناجمة عنها.

واهتماماً بالمخاطر التي قد تنجم من استخدام شبكات الحاسب الآلي والمعلومات الالكترونية وإدراكا للحاجة، لتأمين توازن دقيق بين مصالح تطبيق وتنفيذ القانون من جهة واحترام الحقوق الأساسية للإنسان، كما تجسدت في المواثيق والمعاهدات من جهة أخرى، فإن الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي والدول الأخرى الموقعة، قد وضعت اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم المعلوماتية 2001م. اقتناعاً منهم بالحاجة لمواصلة سياسة جنائية مشتركة تهدف إلى حماية المجتمع من جرائم الفضاء المعلوماتي كهدف أساسي.

ونظراً للعدد الهائل والضخم الذين يرتادون هذه الشبكة، فقد أصبح من السهل واختصاراً للوقت، ارتكاب أبشع الجرائم بحق مرتديها ومستخدميها. سواء كانوا أفراداً أو مجتمعات بأكملها. وهذا ما دفع بالكثير إلى إطلاق الدعوات والتحذيرات من خطورة هذه الظاهرة التي تهدد جميع مستخدميها.

وإن أهم خطوة في مكافحة هذه الجرائم هو تحديدها وتحديد الجهة التي يجب أن تتعامل معها، مع العمل على تأهيل منسوبيها بما يتناسب وطبيعة هذه الجرائم المستجدة، ويأتي بعدها وضع تعليمات مكافحتها والتعامل معها والعقوبات المقترحة ومن ثم التركيز على التعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم. مع ضرورة توعية الشباب والمراهقين بجرائم الانترنت، وتنبيه الآباء بضرورة تقديم نصائح لأبنائهم وتوعيتهم بالمخاطر الناجمة عنه، مع التأكيد أيضاً على ضرورة إطلاق حملات توعية وسط المدارس ومقاهي الانترنت ونوادي الشباب مع إعطائها أهمية وأولوية ضرورية واهتمام جدي بهذه المسألة.

علم الإنترنت

اضطرابات غذائية تؤدي إلى تراجع الثقة بالنفس سببها الـ(فيسبوك)

واشنطن/متابعات:

قال باحثون أمريكيون إن استخدام موقع (فيسبوك) للتواصل الاجتماعي لفترات طويلة يهدد بالإصابة باضطرابات غذائية وقد يؤدي إلى تراجع الثقة بالنفس.

وقد أجرى مركز الاضطرابات الغذائية في (شيبيريد بات) دراسة أظهرت أن (51) من مستخدمي (فيسبوك) باتوا أكثر وعياً حيال شكل أجسامهم بعد رؤية صور لهم على موقع التواصل الاجتماعي.

وقال مدير المركز الطبيب هاري براندت إن (فيسبوك) يمنح الأشخاص المزيد من الوقت والطاقة لانتقاد أجسامهم وتمنى لو أنهم يشبهون أشخاصاً آخرين.

وأضاف براندت «في عصر التكنولوجيا الحديثة واستخدام الهواتف الذكية والانترنت، أصبح من الصعب على الناس أن يبعدوا أنفسهم عن الصور وغيرها من الأمور التي تحفز على عكس صورة سلبية للجسم، وتراجع الثقة بالنفس ما قد يؤدي إلى الاضطرابات الغذائية».

وقال (80) من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إنهم دخلوا إلى (فيسبوك) مرة واحدة على الأقل في اليوم ما يجعل من المتعذر عدم مشاهدة صور لأنفسهم أو لآخرين. وعبر (44) منهم أنهم يتمنون لو كان جسمهم أو وزنهم مثل أحد أصدقائهم واعترف (32) بالشعور بالحزن عند مقارنة صورهم بصور أصدقائهم. وشملت الدراسة (600) مستخدم أمريكي لـ(فيسبوك) تتراوح أعمارهم بين (16) و (40) عاما.

وعلقت على الدراسة الاختصاصية النفسية لمى الصمدي قائلة : بات (الفيسبوك) بديلاً للواقع والحياة الاجتماعية ، وأصبح الجميع يقضي نصف النهار على مواقع التواصل الاجتماعي إن لم يكن كل اليوم ، كونه بات بديلا للعلاقات الاجتماعية الطبيعية وملاذاً للأشخاص الانطوائيين والانعزاليين ، وجاذبيته تكمن في انفتاحه على العالم بلا قيود ، يدخله المشاهير ومن هنا دخل المظهر داخل اهتمام المتصفح.

وتنصح اختصاصية التغذية د. لما النائلي محبي (الفيسبوك) والمصابين بإدمان مواقع التواصل الاجتماعي بضرورة ممارسة الرياضة أو ممارسة أي نشاط فيزيائي يعتمد على الحركة ، لتجنب الأضرار التي تنتج عن الجلوس لفترات طويلة ومتواصلة أمام شاشة الكمبيوتر.

وتؤكد أن الجلوس أمام مواقع التواصل الاجتماعي لفترات يسبب الاضطرابات الغذائية التي تنعكس على الجسم سواء كانت في صورة ضعف أو زيادة في الوزن، مشيرة إلى لجوء البعض إلى اتخاذ الأكل كتسلية مع هذا الوقت الكبير فيصابون بالسمنة ومضاعفاتها، وآخرون يتناسون الأكل تماماً ولا يشعرون بالوقت أو الجوع لمدة 8 ساعات أو أكثر.

جوجل تعدل محرك بحثها

بطريقة لتمكين المستخدمين من استبعاد المواقع المتهمة بالقرصنة

سان فرانسيسكو/ متابعات:

أعلنت مجموعة الانترنت (جوجل) أنها ستجري تعديلاً جديداً على الطريقة الحسابية المعتمدة في محرك بحثها، بغية إيلاء المزيد من الأهمية إلى المنشورات الشرعية، بالمقارنة مع المواقع التي طالتها شكاوى القرصنة.

وشرح أميت سينغهال نائب رئيس قسم الهندسة التطبيقية على مدونة المجموعة أنه «اعتباراً من الأسبوع المقبل، سنأخذ في الحسبان عاملاً جديداً في منشوراتنا ألا وهو عدد طلبات السحب بسبب انتهاك حقوق المؤلف».

وتابع «من شأن هذا التغيير أن يسمح للمستخدمين بالعثور بشكل أسهل على المحتويات الشرعية ذات النوعية العالية، أكان بالنسبة إلى أغنية بثت على الإذاعة العامة (إن. بي. آر) أو برنامج تلفزيوني بث على موقع (هولو) أو أغنيات متوافرة في تطبيق (سبوتيفاي)».

وأكد أميت سينغهال أن «المواقع التي طلب منها عدة مرات سحب محتوياتها قد تظهر في مرتبة أدنى على صفحات النتائج».

وستعلم (جوجل) المواقع المعنية بقرارها، فتتيح لها فرصة للرد على اتهامات القرصنة.

وبعد عملية إعادة هيكلة نظام رصد حقوق المؤلف التي قامت بها (جوجل) منذ سنتين، بات في وسع المجموعة جمع مزيد من المعلومات عن البرامج المقرصنة على الانترنت، بحسب ما أوضح أميت سينغهال.

وأكدت الشركة من جهتها أنها أصبحت تتلقى يومياً مزيداً من طلبات السحب، فهي تلقت مثلا خلال الأيام الثلاثين الأخيرة 4,3 ملايين طلب أكثر من إجمالي الطلبات التي تم التقدم بها طوال العام 2009م.

وأعرب مايكل أوليري نائب رئيس رابطة استوديوهات هوليوود«موشن بيكتر أسوسييشن أوف أميركا» عن أمله في أن يبعد هذا التعديل المستخدمين عن المواقع غير الشرعية.

وهو قال «سوف ننظر في هذا التعديل عن كثب ... فالشيطان يكمن في التفاصيل».

أخبار دوت كوم

وسط موجة من الشتائم والإساءات على المواقع الاجتماعية..

السعودية تتبنى معاقبة (القاذفين) بالسجن خمس سنوات وغرامة مالية باهظة

جدة/ متابعات:

قال خبير قانوني سعودي إن عقوبة القذف على مواقع التواصل على الانترنت في بلاده هي السجن خمس سنوات وغرامة مالية باهظة، لكنه قال إن علماء الشريعة اجمعوا على إيقاع عقوبة الجلد ثمانين جلدة على من قذف سيدة متزوجة.

وقال أستاذ دراسات الجرائم المعلوماتية مروان الروقي لصحيفة الوطن إن عقوبة القذف بحسب قانون مكافحة جرائم المعلوماتية هي السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة مالية لا تتجاوز ثلاثة ملايين ريال (حوالي 800 ألف دولار) أو بإحدى العقوبتين، في حال ثبوت جريمة (القذف).

وأعلنت وزارة الداخلية السعودية مؤخراً أنها استحدثت خدمة جديدة تمكن أي شخص من التبليغ الإلكتروني عن المشاركات المسيئة بالمنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

وقالت الوزارة أن الخدمة الجديدة تتيح لكل من يرى أية مخالفة في أحد المواقع أو المنتديات أن يقوم بإرسال عنوان الموقع الإلكتروني عبر موقع وزارة الداخلية، حيث يتضمن النموذج المتاح اسم المخالف وتاريخ مشاركته.

وقال الروقي إن ذلك يشمل القذف أيضاً على مواقع التواصل الاجتماعي مثل (تويتر) و(فيسبوك) مؤكداً أن هذه المواقع الإلكترونية تخضع لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية، والذي يعرف الموقع الإلكتروني بأنه مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد، وبالتالي فإن أي فعل مخالف للقانون يقع في محيطه فإنه يخضع لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونص النظام على «إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو حرمة الحياة الخاصة».

وشدد الروقي على أن «حرمة الحياة الخاصة» كفلها الإسلام قبل القانون كما كفل كرامة الأسرة وأعضائها والحقوق المتعلقة بها والتي يندرج منها صيانة الحياة الشخصية للفرد وعائلته، بعيداً عن الانكشاف والمفاجأة من الآخرين بغير رضاه.

وأضاف انه إذا ما رفعت الدعوى أمام الشرع فإن القاضي هنا يقوم بإعمال سلطته في تقدير العقوبة، آخذاً في الاعتبار الظروف الخاصة بارتكاب الجريمة من حيث جسامتها وخطورتها، وكذلك يلحق بالعقوبة الأصلية العقوبة التبعية كمصادرة الأجهزة التي استخدمها الجاني في جريمته.

وكان كثيرون من المهتمين والمغردين على موقع (تويتر) طالبوا بمحاسبة من أسموهم (القاذفون) وهم أشخاص بعضهم يدخل بمعرفات مجهولة، وآخرون بمعرفات معروفة كتبوا اتهامات وعبارات نابية وقذفاً صريحاً لآخرين، طال حتى المشاركين في أولمبياد لندن من السعوديين والسعوديات، ما دفع بعض أولياء أمور المشاركات لبدء الإعداد لرفع دعاوى قضائية ضد من قذفوا بناتهم.

وختم الروقي بأن القذف حد من حدود الله تعالى بدليل قوله وأن العلماء أجمعوا على وجوب إيقاع الحد الشرعي على من قذف محصنا، وهو أن يجلد 80 جلدة، إضافة إلى عدم قبول شهادته. وتتبنى السعودية تطبيقاً صارما للشريعة الإسلامية.